دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر
– دراسة تحليلية للفترة 2010 – 2020 –

The rôle of trade policy in promoting foreign trade outside the hydrocarbon sector in Algeria
- An analytical study for the period 2010-2020 -

بركان أنيسة [1*]

[1] جامعة لونيسي علي – البليدة 2 (الجزائر)، a.berkane@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/26 تاريخ القبول: 2022/11/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية تدابير السياسة التجارية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2010–2020 في تنويع وترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات من خلال تقييم كل من أداء الميزان التجاري وتطور الصادرات وكذا هيكل الواردات خلال فترة الدراسة.

بعد التعرض لمحاور البحث المدرجة توصلنا إلى أن التدابير المتخذة في إطار السياسة التجارية في الجزائر لم تكن فعالة في تحقيق الأهداف المرجوة منها وخاصة فيما تعلق بهدف تشجيع الإنتاج المحلي وترقيته على الرغم من نجاحها النسبي في المحافظة على استقرار فاتورة الواردات المتزايدة وهو الأمر الذي يعود في حقيقة الأمر إلى عدد من المعوقات التنظيمية والاستراتيجية وكذا بعدد من التحديات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية في الجزائر.

ولذلك فإن ترقية المنتج المحلي وتأهيله للتصدير في إطار ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات يتطلب انتهاج إجراءات أكثر كفاءة تحقق التكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية وتكون قادرة على الاستفادة من المزايا النسبية والإمكانيات المتنوعة المتاحة للجزائر.

الكلمات المفتاحية: سياسة تجارية؛ تجارة خارجية؛ سياسة إحلال الواردات؛ سياسة تنويع الصادرات؛ اقتصاد جزائري.

الترميز الاقتصادي **JEL**: **F13 ; B27; O24**

Abstract : The objective of this study is to analyze the effectiveness of the trade policy measures adopted in Algeria during the period 2010-2020 in the diversification of foreign trade outside the hydrocarbon sector by evaluating both the performance of the trade balance and the structure of exports and imports during the study period.

We concluded that the trade policy followed in Algeria has not been effective in achieving the desired objectives due to a number of obstacles obstacles that require the adoption of more efficient procedures that are able to benefit from the relative advantages of which Algeria has to develop the national product and qualify it for export.

Keywords : Trade policy; foreign trade; Export diversification policy; Import substitution policy Algerian economy.

JEL Classification Codes : F13 ; B27 ; O24

* المؤلف المرسل

تمهيد:

تهدف السياسات التجارية في كل دول العالم إلى تحقيق المصلحة الوطنية في نشاط التجارة الخارجية التي تعد من أهم القطاعات التي تساهم اليوم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد الوطني، ولقد تطورت هذه السياسة بشكل كبير في السنوات الماضية نظرا للتطورات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي والجغرافيا الاقتصادية وتحول موازين القوى العالمية، وكان من نتائج هذا التطور تراجع السياسات الحمائية وبروز نماذج تحرير التجارة الخارجية استجابة لتوصيات المنظمة العالمية للتجارة تحت مظلة العولمة الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس فقد تضاعفت معدلات التبادل الدولي أضعافا مضاعفة خلال العقدين الماضيين، وتوجهت العديد من الدول النامية نحو إصلاح سياساتها التجارية ومحاولة تطوير أدواتها ورسم خطط وبرامج تقوم على تحرير تجارتها رغبة في الاستفادة من الفرص التي يتيحها الإسراع في الاندماج في الاقتصاد العالمي.

والجزائر واحدة من هذه الدول التي حاولت مواكبة عصر العولمة وتحقيق الانفتاح التجاري على العالم خاصة مع انخفاض أسعار النفط في العالم وهو ما دفعها إلى إحداث إصلاحات اقتصادية معمقة مست في جانب كبير منها السياسة التجارية بهدف تصحيح الاختلال الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو اقتصادي قادر على التغلب على تبعية الاقتصاد الجزائري لصادرات المحروقات عبر توفير مصادر أخرى لتوليد الدخل وتنويعه من أجل تطوير تجارتها الخارجية وتعزيزها خارج مجال تبعيتها للمحروقات.

– إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن أن نبني إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي:

– كيف انعكست تدابير السياسة التجارية في الجزائر على ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010-2020 ؟

– فرضيات الدراسة:

يمكن حصر فرضيات الدراسة في النقاط التالية:

– يعتبر تطور السياسة التجارية من الحمائية إلى التحرير من أهم العوامل المؤثرة على أداء التجارة الخارجية في الجزائر من خلال مختلف التدابير المتخذة لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وكبح الواردات.

– إن تحسين وضعية الميزان التجاري في الجزائر لا يتوقف فقط على تدابير السياسة التجارية سواء انعكست في شكل رفع القيود الجمركية أو نظم حظر الواردات أو نظم الحصص، بل إن الأمر يتطلب التكامل بين كل السياسات الاقتصادية في إطار إستراتيجية واضحة ومحددة الأهداف.

– يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية التي يمكن أن تقوم بدور أساسي في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر عبر توفير المنتجات الغذائية على المستوى المحلي لتقليص فاتورة الواردات في مرحلة أولى ثم تطويرها وتأهيلها للتصدير في مرحلة ثانية.

– الدراسات السابقة:

إن موضوع ترقية التجارة الخارجية من المواضيع التي نالت اهتماما بالغا نظرا للدور الذي تلعبه في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي ومن بين الدراسات التي اهتمت بهذا المجال في إطار السياسات الاقتصادية نركز على:

– شتاتحة عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2012 مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2014-2015، تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة أثر أدوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الجزائر في ظل المساعي الرامية إلى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، توصل الباحث إلى أن استخدام الجزائر للتدابير الجديدة المتمثلة في تراخيص الاستيراد كان لتحقيق غايتين أساسيتين هما حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية و تخفيض الواردات للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

– مدوري عبد الرزاق، تحليل فاعلية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2011-2012، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية السياسات العمومية التي اتخذتها الجزائر في مجال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، توصل الباحث إلى أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من جراء تطبيق سياستاها العمومية و هو ما يعود بالدرجة الأولى إلى جمود جهازها الإنتاجي.

– الهروشي خطاب، نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر –دراسة إحصائية لقطاع الصناعة و الفلاحة، المجلة المالية و الأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 06، العدد 01، 2019، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد موقع الصادرات

خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري و من ثم تحليل دورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي و رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات، توصل الباحث إلى أنه رغم كل ما أولته الجزائر من اهتمام بصياغة إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أن النتائج كانت دون مستوى المجهودات، وتتجلى أوجه القصور في ضعف ديناميكية النشاط الإنتاجي خارج المحروقات.

ومن خلال التعرض لهذه الدراسات السابقة يتبين أن أهمية هذه الدراسة تكمن في سعيها لتقييم فاعلية تدابير السياسة التجارية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2010 إلى 2020 في الخروج من الاقتصاد القائم على الريع البترولي وتصدير المحروقات إلى اقتصاد أكثر تنويعا وإنتاجية، من خلال البحث عن أهم الخيارات الإستراتيجية التي تتلاءم وطبيعة الاقتصاد الجزائري لتحسين اندماجه في النظام الاقتصادي العالمي.

1. الطريقة والأدوات:

للإجابة على الإشكالية الواردة أعلاه و استخلاص النتائج المناسبة استخدمت الدراسة المنهج التحليلي عبر التطرق إلى مختلف المحطات التي مرت بها السياسة التجارية في الجزائر ثم تحليل فاعلية هذه السياسة في تحسين أداء قطاع التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات، من خلال التطرق إلى تطور وضعية الميزان التجاري و كذا تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات و تطور هيكل الواردات خلال فترة الدراسة و هذا بالاعتماد على الجداول الإحصائية و الأشكال البيانية لعرض معطيات الدراسة و تحليلها من أجل تقييم فعالية التدابير المتخذة و معوقاتها، عبر التعرض إلى محاور البحث التالية:

المحور الأول: تطور السياسة التجارية في الجزائر.

المحور الثاني: أداء التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر 2010-2020.

المحور الثالث: تفعيل دور السياسات التجارية في ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات

2. تطور السياسة التجارية في الجزائر.

ترتبط السياسة التجارية لأي دولة ارتباطا وثيقا بمصالحها الاقتصادية بالإضافة إلى مستوى تطورها الاقتصادي وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية مع دول العالم، لذلك وقبل التعرض إلى تطور السياسة التجارية في الجزائر فإننا سنعمد إلى تقديم مدخل بسيط حول السياسات التجارية.

1.2. مدخل إلى السياسة التجارية:

شهد مفهوم السياسات التجارية الدولية تطورا سريعا منذ بداية استعماله إلى يومنا هذا، وذلك راجع لعلاقاته مع مختلف النشاطات الأخرى وهو ما يخلق اختلافا وتباينا في أنواع وأدوات السياسات التجارية من دولة لأخرى.

1.1.2 تعريف السياسة التجارية:

توجد عدة تعاريف للسياسة التجارية نذكر أهمها فيما يلي:

– هي موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص من خلال صفتهم الفردية أو كمؤسسات المقيمون على أرضها مع الأشخاص كأفراد أو مؤسسات المقيمين في الخارج (الصوص، 2012، صفحة 129).

– تعرف كذلك على أنها مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول (نجا، دون سنة نشر، صفحة 123).

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن السياسة التجارية هي عبارة عن إجراءات أو أدوات أو وسائل يستخدمها النظام الاقتصادي في إطار تنظيمه لموضوع التجارة الخارجية وتبادل السلع والخدمات من اجل تحقيق أهداف معينة، سواء كانت أهدافا اقتصادية بحتة أو أهدافا لها تأثير في جوانب الحياة الأخرى كالاجتماعية والسياسية وغيرها.

2.1.2 أنواع السياسات التجارية:

تنقسم السياسات التجارية بصفة عامة إلى نوعين أولهما سياسة الحرية التجارية وثانيهما سياسة الحماية.

– سياسة حرية التجارة الخارجية: عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير مباشرة، المالية أو الكمية، للعمل على تدفق التجارة الدولية عبر الحدود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

ويشكل تحرير التجارة الخارجية اليوم قاعدة أساسية من قواعد المنظمة العالمية للتجارة في عصر العولمة إذ تعتبر التجارة الخارجية المحرك الرئيسي للنمو في ظل العولمة، فتحرير التجارة الخارجية وفق هذا التوجه يرفع من حجمها ويعزز النمو الاقتصادي و المنافسة، كما يعمل على تحفيز الشركات على ابتكار وتطوير منتجاتها، وتقديم المزيد من سلعها وخدماتها في السوق والحفاظ على أسعار منخفضة وجودة عالية من اجل زيادة حصتها في السوق ما يساهم في تحسين المستوى المعيشي.

– **سياسة الحماية التجارية:** هي سياسة تجارية تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية استنادا إلى مجموعة من الأدوات التي تقلل من الاستيراد، بغرض حماية الإنتاج الوطني من منافسة صناعات الدول الكبرى، التي تتميز بالتقدم الفني والإنتاجي والسياسات الاحتكارية (شهاب، 2007، صفحة 118).

و على الرغم من أن سياسة الحماية التجارية تعتبر من أقدم السياسات المتبعة في التاريخ الاقتصادي إلا أن ظهور دول صناعية جديدة وناشئة اليوم، أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين هذه الدول و بين الدول المتقدمة كالحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين و الصراع بين الاتحاد الأوروبي واليابان، جعل هذا المفهوم يتطور إلى ما بات يعرف بالخطر الجديد أو بمصطلح الحمائية الجديدة.

و قد لا تتعارض الحمائية الجديدة في شكلها ومضمونها مع ما جاء في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة،لكنها إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة أو تقييد حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي لا يمكن الوصول للهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المنظمة و هو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء فيها.

3.1.2 أدوات السياسة التجارية:

تتبع الدول مجموعة من الإجراءات والأساليب في سبيل تنفيذ التجارة الخارجية مع الدول الأخرى بهدف تنظيم وتنسيق الأعمال التجارية الخارجية، و من أهمها نذكر:

– **الأدوات المالية:** تتمثل في كافة الإجراءات المرتبطة باستخدام المال في توجيه السياسة التجارية لدولة ما، من أجل تحقيق توازن ميزان المدفوعات أو تحقيق الحماية للصناعات المحلية من خلال الحد من الواردات، بالإضافة إلى حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور، و تتفرع أساسا إلى: الضرائب و الرسوم الجمركية، إعانات التصدير، و الرقابة على الصرف الأجنبي .

– **الأدوات الكمية:** و يقصد بها كافة الوسائل غير المالية التي تستخدمها الدول من أجل حماية ودعم منتجاتها الوطنية أو إصلاح خلل في ميزان المدفوعات، تتمثل أساسا في نظام الحظر الاستثنائي أو المستمر، نظام الحصص من خلال فرض قيود على الاستيراد كحالة عامة و على التصدير في حالات خاصة خلال فترة زمنية معينة، و يقترن هذا النظام عادة بتطبيق نظام رخص الاستيراد باعتباره وسيلة من الوسائل غير المباشرة لفرض حصص الاستيراد.

– **الأدوات التنظيمية:** تتجسد أساسا في المعاهدات والاتفاقات التجارية التي تعقد بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بين الدول، عادة ما تتضمن أحكام المعاهدات النص على مبدأ المساواة في المعاملة، أو مبدأ المعاملة بالمثل.

2.2 تطور السياسة التجارية وأدواتها في الجزائر:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولذلك فقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على تنظيم تجارتها الخارجية بما يحقق أهدافها الاقتصادية في كل مرحلة، كما سنبينه فيما يلي:

1.2.2 مرحلة السياسة التجارية الحمائية (1970– 1989):

عمدت السلطة الجزائرية غداة الاستقلال إلى تبني فكرة الرقابة على التجارة الخارجية في البداية، ثم انتهجت سياسة احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية بهدف حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية وتنمية قطاع التجارة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، لكن هذه المرحلة شكلت عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص، مما أدى إلى دخول قطاع التجارة الخارجية في جملة من الإصلاحات (بن علو، 2019، صفحة 389) جعلته يتحول إلى خيار تحرير التجارة الخارجية للخروج به من التبعية المطلقة في مجال الواردات للمواد الأولية و مستلزمات الإنتاج، فضلا عن الاعتماد على النفط كوسيلة وحيدة للتصدير .

2.2.2 مرحلة تحرير التجارة الخارجية (بدءا من1990):

بدأت هذه المرحلة عندما كانت الجزائر تهيئ للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات المتفق عليها بينهما، وكان تحرير التجارة من بين الشروط الأساسية في الاتفاق إضافة إلى القيام بعدة إصلاحات منها تحرير نظام الصرف الأجنبي وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات (غطاس و آخرون، 2015، صفحة 286).

و لقد عرفت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر عدة محطات تراوحت بين التوسع أحيانا و التضييق أحيانا استجابة للظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر في سعيها للتحول إلى اقتصاد السوق، و أسفرت هذه السياسات المنتهجة إلى إلغاء الحظر و كافة القيود الكمية على الواردات عام 1994، فضلا عن القيام بعدة إصلاحات منها تحرير نظام الصرف الأجنبي وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات (غطاس و آخرون، 2015، صفحة 286)، و يمكن القول أنه بحلول جوان 1996 أصبحت السياسة التجارية الجزائرية خالية من القيود الكمية (nashashibi & autres, 1998, p. 84).

3.2.2 إجراءات التحكم في سياسة تحرير التجارة الخارجية:

انتهجت الجزائر نهج التدرج في تحرير تجارتها الخارجية مخافة عدم التحكم في ظاهرة النمو المضطرد للواردات التي صارت هاجسا يؤرق السلطات في البلاد، وللتحكم في هذه الظاهرة قامت باتخاذ جملة من التدابير من أهمها:

– تضمن قانون المالية التكميلي 2009 تدابير لا تسمح بإمكانية استيراد الآلات والتجهيزات المستعملة، مع إلزامية تسديد الواردات عبر آلية القرض المستندي إلا في بعض الاستثناءات.

– نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في سنة 2014 تم تعديل القانون 04/03 بالقانون 15/15 والمتعلق بالقواعد المطبقة على عملية استيراد البضائع وتصديرها حيث نص هذا القانون على تطبيق قيود كمية أو نوعية أو تدابير لمراقبة المنتجات عند استيرادها أو تصديرها.

– اتخذت الحكومة الجزائرية تدابير حاسمة في قانون المالية 2016 بغرض تقليص الواردات شملت فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات، فضلا عن فرض حقوق جمركية على أصناف محددة من الأجهزة.

– ضم قانون المالية 2018 عدة إجراءات متعلقة باستيراد وتصدير البضائع، اتخذ بعض هذه الإجراءات طابع التسعيرة الجمركية فيما كانت الإجراءات الأخرى ذات طابع كمي خصت تعليق مؤقتا لاستيراد 45 نوعا من المنتجات النهائية (وزارة التجارة و ترقية الصادرات، 2018).

– أعلنت الجزائر عام 2019 نظاما جديدا للاستيراد ملغية بذلك الحظر الذي فرضته على أكثر من 800 سلعة وبضاعة مقابل العودة إلى الاستيراد بكل حرية، مع رفع الرسم الإضافي المؤقت على غالبية السلع المستوردة (السلع المستوردة الخاضعة للرسم الاضافي الوقائي المؤقت في الجريدة الرسمية، 2019)

3. أداء التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر (2010–2020)

بهدف التعرف على فاعلية تدابير السياسة التجارية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة سنتعرض أولا لتطور الميزان التجاري في الجزائر ثم إلى تغيرات الهيكل السلعي للصادرات والواردات فيما يلي:

1.3 تطور الميزان التجاري في الجزائر(2010–2020):

بالرغم من سعي الحكومة إلى تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أن قطاع المحروقات بقي المحرك الرئيسي لاقتصاد الجزائر والمؤثر الأساسي على وضعية الميزان التجاري وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1).

يتضح من الجدول أن الميزان التجاري قد عرف فائضا سنتي 2010 و2011 نتيجة لارتفاع عائدات صادرات المحروقات التي أدت إلى ارتفاع احتياطي الصرف، بالإضافة إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات كذلك، حيث طبقت الجزائر إستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير الصناعة الجزائرية والزيادة في نفقات التجهيز للدولة وإنعاش برنامج بناء المساكن، وتحسين جاذبية الاستثمار من اجل تطوير النشاط الاقتصادي.

إلا أن رصيد الميزان التجاري سجل تراجع في السنوات 2012، 2013 و2014 على التوالي لينتهي بعجز واضح حين سجل نتائج سلبية خلال الفترة 2015 – 2020، ويرجع ذلك إلى حدوث المستوى المتدني نسبيا لأسعار النفط (بنك الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 39)، والتي تمثل الصادرات الأساسية للجزائر في ظل غياب محركات أخرى لنمو الصادرات وعدم تنويع النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى المستوى المرتفع جدا للواردات.

الجدول رقم (1) : تطور الميزان التجاري الجزائري 2010–2020

الوحدة:مليون دولار

السنة	الصادرات		الواردات	رصيد الميزان التجاري
	صادرات خارج مجال المحروقات	صادرات المحروقات		
2010	1 526	55 527	40 473	16 580
2011	2 062	71 427	47 247	26 242
2012	2 062	69 804	50 376	21 490
2013	2 165	63 572	54 852	11 065
2014	2 582	60 304	58 580	4 306
2015	2 063	35 724	51 501	-13 714
2016	1 780	28 246	47 089	-10 868
2017	1 390	33 261	46 049	-10 858
2018	2 830	38 338	46 197	-5 029
2019	2 580	33 243	41 934	-6 111
2020	2 255	21 541	34 391	-10 595

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2010– 2014.

– المديرية العامة للجمارك، إحصاءات التجارة الخارجية 2015– 2020.

ومن الملاحظ أن سنتي 2017 و 2018 سجلتا تقريبا استقرارا في الواردات كنتيجة لسياسة كبح الواردات التي لجأت إليها الجزائر من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها والمتمثلة في تسقيف العديد من الواردات عبر وضع رخص الاستيراد على بعض المنتجات ورفع الرسم الإضافي الوقائي على غالبية السلع المستوردة، و هو ما أدى إلى انخفاض حجم العجز التجاري مع ارتفاع طفيف في الصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2018 في إطار جهود الدولة في تنمية وتنويع الصادرات بطرحها جملة من التحفيزات في إطار سياستها التنموية .

و في حين سجلت فاتورة الاستيراد في سنة 2019 انخفاضا مقارنة بسنة 2018، إلا أن انخفاض قيمة صادرات المحروقات كنتيجة لانخفاض أسعار النفط التي تأثرت بالتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين قد عمل على تعميق حالة العجز التجاري الجزائري الذي سجل سنة 2020 مستويات جد مرتفعة ليستقر عند عجز ب 10.6 مليار دولار بسبب الأثر المركب لاستمرار تراجع صادرات النفط (المديرية العامة للجمارك، جانفي 2021، صفحة 8) كنتيجة لتداعيات جائحة كورونا و انعكاساتها على تناقص توقعات نمو الطلب العالمي من ناحية، وانخفاض قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات كذلك بمعدل 12.59 % على الرغم من الانخفاض المعتبر الذي حققته الواردات في هذه السنة و المقدر ب 7.54 مليار دولار عن سنة 2019، و يلخص الشكل رقم (1) تطور وضعية الميزان التجاري في الجزائر .

الشكل رقم (1): تطورات بنود الميزان التجاري في الجزائر (2010–2020)

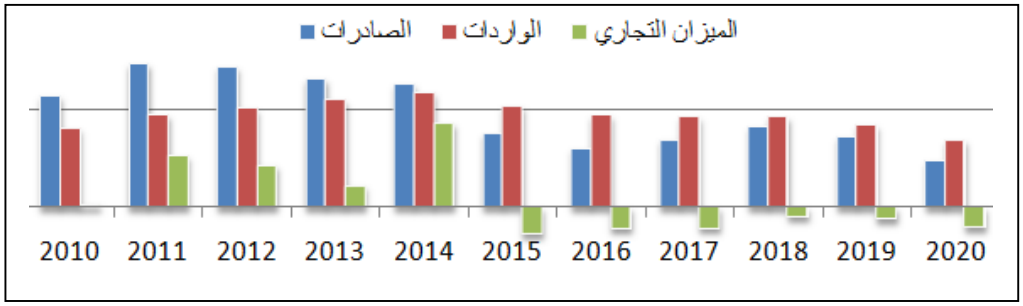

من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم (1)

ويمكن القول كخلاصة لهذا التحليل بأنه ورغم الإصلاحات الهادفة لتنويع مصادر دخل الاقتصاد، فإن الجزائر ما زالت تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز، وإهمال صادرات خارج المحروقات التي تبقى أهميتها هامشية و حسب.

2.3 تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات 2010–2020:

تحتل المنتجات الطاقوية الصدارة بين صادرات الجزائر، حيث تسجل أعلى نسبة على الإطلاق بمعدل بلغ 90.52 % في سنة 2020، و هو ما يبين اعتماد الجزائر الكلي على قطاع المحروقات في التصدير و توليد العملة الصعبة من دون القطاعات الأخرى التي تمثل صادراتها في المجمل نسبة لا تتجاوز 9.48 % على الرغم من كل الإصلاحات المنتهجة.

تتركز الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر على عدد قليل من المنتجات، حيث تمثل أكبر خمس منتجات مصدرة خارج المحروقات خلال سنة 2020 مثلا نسبة 74.54 % من القيمة الإجمالية لهذه الصادرات، و تتشكل أساسا من المنتجات نصف المصنعة المشتقة من المحروقات (الأسمدة الازوتية، الأمونيا، اليوريا)، بالإضافة إلى سكر قصب أو سكر شمندر الزيوت، النشادر اللامائية، الإسمنت المائي بكافة أنواعه (المديرية العامة للجمارك، جانفي 2021، صفحة 21)، ويبين الجدول رقم (2) تطور الهيكل السلعي للصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (2): تطور الهيكل السلعي للصادرات في الجزائر 2010–2020

الحجم مليون دولار

السنوات	المواد الطاقوية	المواد الغذائية	المواد الخام	مواد نصف مصنعة	مواد التجهيز الفلاحية	مواد التجهيز الصناعية	المنتجات الاستهلاكية	المجموع
2010	55 527	315	94	1 056	1	30	30	57 053
2011	71 427	355	161	1 496	–	35	15	73 489
2012	69 804	315	168	1 527	1	32	19	71 866
2013	62 960	402	109	1 458	–	28	17	64 974
2014	60 304	323	109	2 121	2	16	11	62 886
2015	32 699	235	106	1 597	1	19	11	37 787
2016	28 221	327	84	1 321	–	54	19	30 026
2017	33 261	349	73	1 410	0.29	78	20	35 209
2018	38 338	373	92	2 242	0.3	90	33	41 168
2019	33 243	408	96	1 957	0.25	83	36	35 823
2020	21 541	442	71	1 611	0.32	90	29	23 794

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2010– 2014.

– المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية 2015– 2020.

و عليه تحتل المواد الغذائية و التي تتكون صادراتها أساسا من السكر و التمور المرتبة الثانية، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2020 وهذا راجع لترقية النشاط الفلاحي، في حين أن المواد الخام عرفت ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الأولى، لكنها انخفضت تدريجيا لعدم استغلال المواد الأولية، أما باقي الصادرات التجهيزات الصناعية والفلاحية والسلع الاستهلاكية فقد عرفت تدهورا، بالأخص في السنوات الأخيرة مابين الفترة 2014– 2018 و يرتبط هذا الانخفاض بتراجع النشاط في كل من الكيمياء العضوية القاعدية وصناعة الأسمدة والمبيدات والصناعة الصيدلانية.

فيما سجل خلال سنتي 2019 إلى 2020 ارتفاع في كل من صادرات الاسمنت المائي بأنواعه سكر قصب أو سكر شمندر، التمور و التين بالإضافة إلى الأسمدة المعدنية (المديرية العامة للجمارك، جانفي 2021، صفحة 21).

و يبين الشكل رقم (2) توزيع الحصص النسبية لصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات حسب وحدات الاستخدام، حيث يتبين سيطرة المنتجات نصف المصنعة على صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات بنسبة بلغت 71.34 ، متبوعة بصادرات المواد الغذائية بنسبة قدرها 19.62 ، أما المرتبة الأخيرة فتحتلها السلع و التجهيزات الزراعية بنسبة لا تتجاوز 0.014.

الشكل رقم (2): الحصص النسبية لصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات سنة 2020

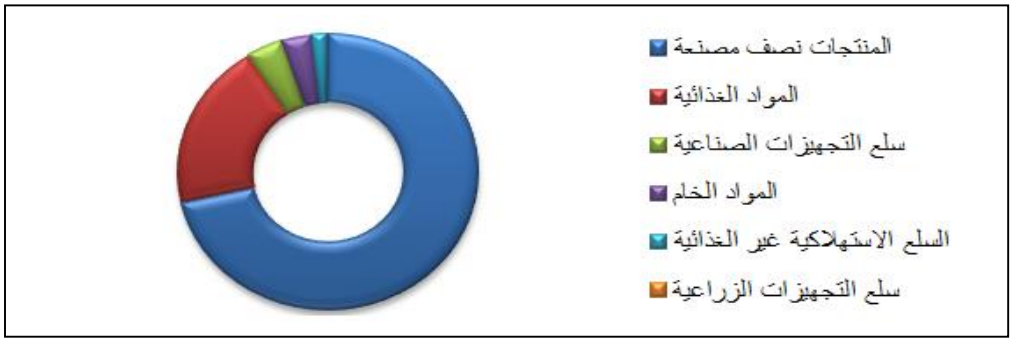

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية 2020، ص: 20.

3.3 تطور هيكل الواردات الجزائرية للفترة 2010–2020:

من خلال الجدول (3) نلاحظ استمرار تطور الهيكل السلعي للواردات طيلة الفترة 2010–2014، و هو ما يرجع إلى الفوائض المالية المحققة و سعي السلطات لاستيراد الأجهزة والتكنولوجيات اللازمة للعملية الإنتاجية و خاصة في القطاع الصناعي، و هو ما يظهر من خلال تصدر التجهيزات الصناعية النسبة الأكبر من حجم الواردات، بالإضافة إلى المواد النصف المصنعة التي احتلت المرتبة الثانية بعد التجهيزات الصناعية كوسيلة لتشجيع المنتوج المحلي وتوسع الإنتاج الصناعي.

الجدول رقم (3): تطور الهيكل السلعي للواردات في الجزائر 2010 – 2020

الحجم مليون دولار

السنوات	المواد الطاقوية	المواد الغذائية	المواد الخام	مواد نصف مصنعة	مواد التجهيز الفلاحية	مواد التجهيز الصناعية	المنتجات الاستهلاكية	المجموع
2010	955	6 058	1 409	10 098	341	15 776	5 836	40 473
2011	1 164	9 850	1 783	10 685	387	16 050	7 328	47 247
2012	4 955	9 022	1 839	10 629	330	13 604	9 997	50 376
2013	4 385	9 580	1 841	11 310	508	16 194	11 210	55 028
2014	2 879	11 005	1 891	12 852	658	18 961	10 334	58 580
2015	2 348	9 316	1 560	12 034	664	17 076	8 676	51 702
2016	1 613	7 532	1 412	10 508	460	14 076	7 583	42 782
2017	1 992	8 438	1 524	10 981	611	13 992	8 511	46 049
2018	1 015	8 573	1 898	10 959	563	13 433	9 756	46 197
2019	1 436	8 072	2 012	10 298	458	13 202	6 456	41 934
2020	915	8 094	1 199	7 967	205	9 137	5 730	34 391

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2010– 2014.

– المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية 2015– 2020.

إلا أن تراجع أسعار النفط بدءا من منتصف سنة 2014 و إتباع الدولة لسياسة ترشيد الإنفاق بفرض حصص الاستيراد في سنة 2016 وتدابير تشديد الرقابة على الواردات بغية إحلالها بالمنتج المحلي بالإضافة إلى انخفاض النشاط في كل من إنتاج وتحويل المعادن غير الحديدية ومواد التجهيز الميكانيكية ومواد الاستهلاك الكهربائية،قد أدى إلى تراجع وتيرة الاستيراد للسنوات التالية، إلى غاية سنة 2018 حين عادت إلى الارتفاع النسبي من جديد بسبب إعادة النظر في قائمة الواردات و تجميد إجراء حصص الاستيراد.

هذا و يلاحظ أن المواد الغذائية و التي تمثل المرتبة الثالثة من بين واردات الجزائر قد استمرت في الارتفاع إلى أن بلغت اكبر قيمة لها سنة 2014 ثم عرفت انخفاضا معتبرا سنة 2016 كنتيجة لرغبة الدولة في تقليص فاتورة المواد الغذائية من خلال حظر العديد من المنتجات الغذائية من الاستيراد، فيما عرفت ارتفاعا طفيفا سنة 2020 بسبب الارتفاعات المسجلة في واردات الحليب، الفواكه الصالحة للأكل، الحبوب و مستحضرات أخرى (المديرية العامة للجمارك، جانفي 2021، صفحة 12).

أما باقي الواردات فتتمثل في مواد الطاقة والمواد الخام و السلع الاستهلاكية غير الغذائية و كذا التجهيزات الفلاحية التي تحتل المرتبة الأخيرة من بين هذه الواردات بنسبة جد ضئيلة تبلغ 0.06 %، حيث عرفت انخفاضا لا يستهان به سنة 2020 مس كل من واردات الجرارات وآلات جني المحصول و حصده، و كذا أجهزة تربية الدواجن و النحل و غيره (المديرية العامة للجمارك، جانفي 2021، صفحة 16)، و هو ما يعكس عدم الاهتمام الكافي بقطاع الفلاحة في الجزائر على الرغم من دوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي و حتى التصدير مستقبلا، و يلخص الشكل رقم (03) الحصص النسبية لواردات الجزائر خلال سنة 2020.

الشكل رقم (3): الحصص النسبية لواردات الجزائر خلال سنة 2020

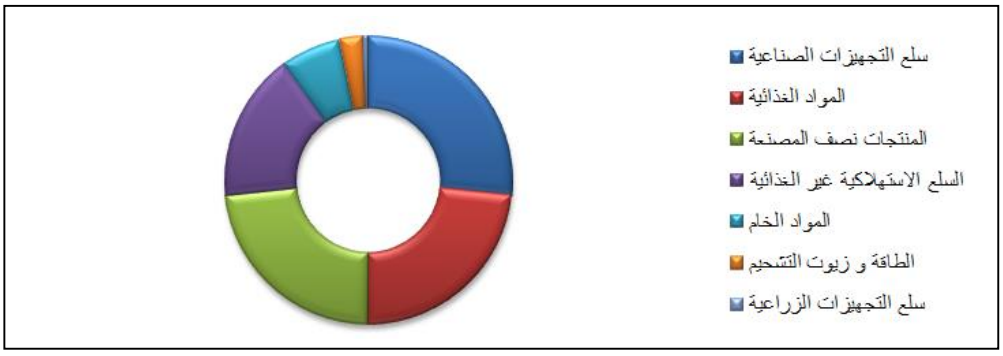

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية 2020، ص 11.

4. تفعيل دور السياسات التجارية في ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات

يعتبر تفعيل دور السياسات التجارية في تقليص الواردات وترشيدها وتنمية المنتوج المحلي و تثمينه لأجل تعزيز القدرات الوطنية على التصدير من أهم الإصلاحات الاقتصادية الواجب تجسيدها في الفترة المقبلة في الجزائر، و هو ما يتطلب تحليل نتائج التدابير التجارية السابقة و دراسة انعكاساتها على المتعاملين الاقتصاديين من أجل مواجهة المعوقات وتصحيح الأخطاء و بناء الاستراتيجيات المناسبة.

1.4 تحليل أثر السياسات التجارية في تشجيع التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات:

سعت الدولة الجزائرية إلى تبني عدد من التدابير و الإجراءات التي تتعلق بسياستها التجارية بهدف تحسين أداء القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات لتحقيق الاكتفاء الذاتي أولا ثم التوجه نحو تصدير المنتج المحلي.

وعلى الرغم من نظام الحصص و فرض رخص الاستيراد لعدد معتبر من السلع والمنتجات الذي تم اعتماده بدءا من سنة 2016 إلا أن أداء التجارة الخارجية في الجزائر بقي يراوح مستواه، و استمر رصيد العجز الموازني يسجل قيما سالبة سنة تلو الأخرى، متأثرا بطريقة مباشرة بارتفاع وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وكنتيجة لعدم قدرة القطاعات الاقتصادية في الدولة على تغطية العجز و توفير مختلف المنتجات في السوق المحلي لم تتمكن الدولة من التحكم في سياسة إحلال الواردات، ولا حتى كبح وتيرة ارتفاعها المستمر إلا بنسب جد متواضعة حيث انخفضت من 51702 مليون دولار سنة 2015 إلى 422782 مليون دولار سنة 2016، ثم سرعان ما عرفت ارتفاعا جديدا في السنتين المواليتين لتصل إلى 46000 مليون دولار تقريبا، و هذا عكس ما كان منتظرا بعد تشديد الإجراءات الإدارية و البنكية على عمليات الاستيراد في إطار سياسة التقشف .

أما فيما يتعلق بتأثير السياسة التجارية المنتهجة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات فقد شهدت هي الأخرى انخفاضا معتبرا منذ الشروع في تدابير حظر بعض المنتجات ونظام الحصص الواردة في قانون المالية 2016، وهو ما كان نتيجة لانعكاسات هذه السياسات على القطاعين الزراعي والصناعي بصفة خاصة.

فقد سجل نمو القطاع الزراعي انخفاضا بمعدل 1.8% سنة 2016، ثم انخفض إلى 1% سنة 2017 (بنك الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 15) و هو ما يعود في جزء منه إلى منع بعض المواد الزراعية التي كان القطاع في حاجة لها من الاستيراد، لكن القطاع عرف انتعاشا بعد ذلك خلال سنة 2018 مستفيدا من الظروف الجوية المواتية، وخاصة بعد قيام الدولة بإلغاء الحظر على بعض هذه المنتجات ليحقق نموا بنسبة 5 % (بنك الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 15)، و هو ما ساعد على ارتفاع حجم الصادرات من المواد الغذائية خلال السنوات التي تلت.

أما القطاع الصناعي فقد عرف هو كذلك انخفاضا في معدل نموه بنسبة 3.8 % (بنك الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 21)سنة 2016 متأثرا بحظر استيراد بعض المواد الصناعية وهو ما ألزم المؤسسات العاملة في القطاع باستخدام المواد الأولية المحلية اللازمة للصناعات التحويلية، مما أدى إلى ارتفاع معدل نموه سنة 2017 إلى 4.7% (بنك الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 21) مما انعكس على تعزيز صادرات القطاع في هذه السنة، إلا أن إلغاء الدولة الحظر في إطار تدابير 2018 أدى إلى انخفاض معدل نمو هذا القطاع من جديد وانخفاض صادراته كذلك.

وكخلاصة يمكن القول أن السياسة التجارية التي طبقتها الدولة لم يكن لها أثر ايجابي كبير على حماية و تشجيع المنتج المحلي وبالتالي ضعف فاعليتها في تنويع سلة الصادرات خارج قطاع المحروقات و كبح تزايد فاتورة الواردات، و هو ما يضعها أمام حتمية انتهاج إجراءات أكثر فاعلية تكون قادرة على الخروج بالاقتصاد الجزائري من سيطرة المحروقات عليه.

2.4 معوقات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر:

على الرغم من التحولات الكبيرة التي عرفتها التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتي كانت في حقيقة الأمر انعكاسا لتطور الاقتصاد الوطني، إلا أن منظومة التجارة الخارجية في الجزائر لا تزال تعاني من عدد من المعوقات التي تعيق المشاركة المتكافئة للجزائر في الاقتصاد العالمي، من هذه المعوقات نركز على:

1.2.4 المعوقات المؤسسية:

- تعاني المؤسسة الجزائرية من افتقاد الكفاءة التنافسية التي تمكنها من توفير المنتج المحلي بمواصفات جودة عالمية لمواجهة المنافسة الخارجية و بأسعار مقبولة.
- هيكلة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تفتقد لتطوير وظيفة التصدير ضمنها، بالإضافة إلى عدم الاهتمام الكافي بوظيفة التسويق الدولي، على الرغم من أهميتهما في الهيكل التنظيمي المعاصر باعتباره عصب التجارة المحلية والدولية (خطاب، 2019، صفحة 517).
- المتعامل الاقتصادي الجزائري يفتقد لثقافة التصدير كخيار أساسي ضمن خيارات عمليات الإنتاج نظرا لانعدام الخبرة في هذا المجال، في مقابل سيادة ثقافة الاستيراد.

– عدم الاهتمام الكافي بتفعيل نظام الجودة وتصميم المنتجات وتغليفها وتوزيعها، وهو ما نتج عنه عدم القدرة على قياس القدرة التصديرية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

2.2.4 المعوقات التنظيمية:

– تطبيق عشوائي وغير مدروس بجدية للإجراءات والتدابير المنتهجة ضمن القوانين المنصوص عليها، خاصة فيما يتعلق بالسياسة التجارية

– سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية في الصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات نحو الخيارات الأكثر فاعلية وكفاءة.

– التشابك والتداخل في مهام مختلف الهيئات الموكل إليها وظيفة ترقية المنتج المحلي وحمايته وكذا دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

– افتقاد إستراتيجية معلنة ودقيقة لإنعاش الاقتصاد الوطني وتنمية التصدير خارج قطاع المحروقات في ظل التشابك الموجود بين الأسواق الوطنية والخارجية.

3.2.4 المعوقات الاقتصادية:

– عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر لتغيرات شروط السوق، ما أنتج عدم مقدرته على التجاوب مع تغيرات الأسعار وكذا الاستجابة لتغيرات الطلب المحلي قبل الخارجي.

– عدم الاهتمام الجاد والكافي بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر الشريان الأساسي في أي اقتصاد فضلا عن وزنه المعتبر في المبادلات التجارية الدولية.

– على الرغم من اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي إلا أن النتائج لم تكن كافية نظرا للتركيز على الصناعات الكبرى و عدم إعطاء الأولوية بالدعم والتشجيع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فضلا عن ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي، والتبعية التكنولوجية.

3.4 خيارات تنويع التجارة الخارجية الجزائرية:

تسعى الجزائر إلى العمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتطوير مصادر جديدة للدخل الوطني بتوفير مناخ ملائم للاقتصاد الوطني، واللحاق بالركب الاقتصادي العالمي وتطبيق الإصلاحات والإجراءات التي من شانها تؤدي بارتفاع النمو الاقتصادي الذي يتلاءم مع الوضع العالمي مستقبلا.

ومن هذا المنطلق فقد تبنت الدولة الجزائرية إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات، من اجل الخروج من الاعتماد الكلي على عائدات البترول، ووضعت عدة برامج لتحقيق هذا الهدف منها برنامج تأهيل الاقتصاد الوطني الذي يهدف إلى مواجهة متطلبات تحرير المبادلات في السلع والخدمات بين الاتحاد الأوربي والجزائر، وجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا وفي الأسواق.

وباعتبار أن الجزائر غنية بإمكانياتها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية ومواردها البشرية فإن على الدولة التركيز في الفترة المقبلة على الاستثمار في خيارات إستراتيجية تمكنها من تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز صادراتها للخروج من سيطرة الاقتصاد الريعي وكذا كبح فاتورة الواردات التي ما فتئت ترتفع، ومن أهم هذه الخيارات نركز من خلال هذه الدراسة على المجالات التالية:

– **القطاع الفلاحي**: يلعب هذا القطاع دورا مهما في تحريك عجلة التنمية بشكل دائم لتغطية الاحتياجات الرئيسية للمواطنين و تحقيق الأمن الغذائي أولا، بالإضافة إلى اعتباره الركيزة الأساسية لتنويع الاقتصاد الوطني بفضل ارتباطه بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، و على الرغم من كل هذا إلا أن الميزان التجاري الفلاحي يعرف عجزا منذ سنة 2000، بل إن هذا العجز في تزايد مستمر خاصة منذ سنة 2014، مما يعكس أن نسبة تغطية الصادرات للواردات التي تعتبر من أهم مقاييس الأمن الغذائي لا تزال جد ضعيفة (خطاب، 2019، صفحة 512).

ولهذا فقد أصبح على الدولة في الجزائر تصميم وتنفيذ سياسة زراعية واضحة الأهداف والمعالم لمواجهة النقص الفادح في المعروض من المنتجات الفلاحية من ناحية وإقامة علاقات منسجمة بينه وبين القطاعات الاقتصادية لتحقيق استغلال أمثل للأراضي الزراعية الخصبة وكذا الموارد المائية والبشرية المتاحة في هذا القطاع.

– **القطاع الصناعي**: يعتبر هذا القطاع من بين أهم القطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني لذلك فإن لتطويره أهمية بالغة في تشغيل اليد العاملة وتحقيق الإيرادات المالية وإنعاش الاقتصاد الوطني، وهو ما يتطلب توفير المناخ الملائم للاستثمارات الخاصة ودعمها وتأهيلها خاصة فيما تعلق بتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الإبداع والابتكار.

وفي هذا العصر الذي تجزأت فيه العملية الإنتاجية عبر عديد دول العالم في إطار سلاسل القيمة العالمية فإن الجزائر مدعوة بشدة للاستفادة من الفرص التي يتيحها الانضمام إلى هذه السلاسل الإنتاجية للتمتع بمزايا نقل التكنولوجيا وفتح نوافذ جديدة للمنتجات المحلية ضمن إمدادات عمليات الإنتاج التي تتم على المستوى الدولي.

– **الطاقات المتجددة**: رغم المكانة المعتبرة التي تحتلها الجزائر في سوق النفط والغاز العالمي كمصدر لهاتين السلعتين الإستراتيجيتين إلا أن تبني الدولة لبرنامج طموح للطاقات المتجددة سيعمل على تأمين مصادر طاقوية جديدة، لتفادي الصدمات الاقتصادية المتعلقة بسعر النفط بها وأيضا في سياق التحول الطاقوي نحو طاقات أكثر استدامة وحفاظا على البيئة.

ليس هذا فحسب بل إن ما تتمتع به الجزائر من موارد وإمكانيات هائلة في مجال الطاقات النظيفة يؤهلها لا لتنويع مزيجها الطاقوي والخروج من تبعيتها للمحروقات فقط بل سيمكنها من الحفاظ على مكانتها كدولة مصدرة للطاقات البديلة كذلك.

الخلاصة:

إن اعتماد التجارة الخارجية في الجزائر على مورد واحد لتوليد الدخل والعملة الصعبة جعل وضعية كفتي تجارتها الخارجية من صادرات وواردات حبيسة لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، مثلما حدث عقب التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجائحة كورونا التي عرقلت النشاط الاقتصادي في العالم، وهو ما أدى إلى تفاقم وضعية عجز الميزان التجاري في الجزائر في السنوات الأخيرة.

ولذلك فقد سعت الجزائر إلى تفعيل دور السياسة التجارة في تنويع الاقتصاد الوطني وترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات، من اجل تسريع الاندماج في الاقتصاد العالمي وهو ما من شأنه رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي، فقامت في هذا الصدد بمجموعة من الإصلاحات الهيكلية الهادفة لتحديث سياستها التجارية، كما اتخذت جملة من التدابير التي ترمي إلى حماية المنتج المحلي وتأهيله للتصدير. لكن نتائج هذه الإصلاحات و الإجراءات لم تأت بالثمار المرجوة حيث أن الصادرات خارج قطاع المحروقات ظلت تحقق أرقاما جد متواضعة بل وانخفضت قيمها في أحيان كثيرة بسبب غياب المواد الأولية التي مستها نظم الحصص و تراخيص الاستيراد، فيما انخفضت الواردات بنسب صغيرة خلال السنوات الأخيرة نظرا لعجز المنتجات المحلية على تلبية حاجات الطلب المحلي خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية و التجهيزات، و هو ما يتطلب من الدولة الجزائرية انتهاج إجراءات أكثر فاعلية تكون قادرة على تطوير الصناعات الناشئة و حماية ميزان المدفوعات، و عليه يمكن القول في إطار اختبار الفرضيات ما يلي:

– الفرضية الأولى: صحيحة فقد انعكست مختلف الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال سياستها التجارية على أداء التجارة الخارجية، هذا التأثير لم يكن فعالا دائما لكن تدابير السياسة التجارية لا تزال من أهم السياسات التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية لحماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية وتشجيعه من أجل توجيهه إلى التصدير.

– الفرضية الثانية: صحيحة فعلى الرغم من الانعكاسات المباشرة لسياسات رفع القيود الجمركية وكذا نظم الحصص والتراخيص على تطور رصيد الميزان التجاري إلا أن تحسين وضعية هذا الميزان مقترن بتوفير إستراتيجية وطنية لترقية المنتوج المحلي وتطوير المؤسسات الناشئة تتكامل فيها مختلف السياسات الاقتصادية مع دعم الشراكة مع القطاع الخاص في هذا المجال.

– الفرضية الثالثة: صحيحة فالقطاع الفلاحي ونظرا للإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر فيه قادر على أن يكون المحرك الأساسي لتعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات من خلال كبح فاتورة الواردات الغذائية المتزايدة وإحلال المنتج المحلي محل الأجنبي، وكذلك تطوير هذا المنتج وتأهيله وفق مقاييس الجودة العالمية حتى يكون قادرا على مواجهة المنافسة.

التوصيات:

إن تفعيل دور السياسة التجارية في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر يتطلب:

– تبني إستراتيجية اقتصادية فعالة ومستقرة قائمة على استغلال الإمكانيات المحلية وخاصة في القطاعين الفلاحي والصناعي لضمان توفر السلع والمنتجات محليا في مرحلة أولى ثم تأهيل منتجاتهما للتصدير في مرحلة ثانية.

– ضرورة تكامل عمل السياسات العمومية مع السياسة التجارية للعمل على إنعاش الاقتصاد الوطني وتنويعه من خلال دعم الاستثمار الخاص وترقيته لتغطية الطلب المحلي ولإيجاد مصادر أخرى لتوليد الدخل والعملة الصعبة.

– تسهيل منافذ التجارة الخارجية للمتعاملين الاقتصاديين عبر التيسير من الإجراءات البيروقراطية والتجارية والتخفيض من الرسوم الجمركية.

– التزام معايير موضوعية مدروسة بدقة عند تحديد السلع المعنية بنظام الحظر أو حصص الاستيراد لتفادي الإضرار بالمستهلك والمنتج المحلي على حد سواء.

– بسبب التغيرات التي فرضتها العولمة اليوم أصبحت الجزائر مضطرة لاعتماد سياسة تجارية قائمة على التكتل للاندماج في الاقتصاد العالمي من أجل كسب حصص متكافئة في السوق العالمي ومواجهة البيئة التنافسية.

آفاق الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية السياسة التجارية في الجزائر في ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات، و هو ما أصبح مقترنا بشدة اليوم بموضوع الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية للاستفادة من فرصة الانفتاح على الاقتصاد العالمي و المشاركة في سلاسل الإنتاج التي أصبحت تقام اليوم على المستوى الدولي و يشارك فيها عدد من الدول، حيث أن هذه الدراسة أشارت إلى أهمية هذا المجال لكنه لا يزال يتطلب بحثا دقيقا لتحديد المجالات التي يمكن أن تساهم فيها المؤسسات الجزائرية و كذا تحليل انعكاس ذلك على وضعية النشاط الاقتصادي من ناحية و وضعية ميزان المدفوعات من ناحية أخرى، و هو ما يستلزم اهتمام الباحثين بهذا الموضوع مستقبلا.

الإحالات والمراجع:

1. nashashibi, k., & autres, e. (1998). *Algerie stabilisation et transition a léconomie de marché.* washington: fond monétaire international.
2. *السلع المستوردة الخاضعة للرسم الاضافي الوقائي المؤقت في الجريدة الرسمية.* (30 01، 2019). تاريخ الاسترداد 02 09، 2021، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/66266-2019-01-30-16-27-35
3. المديرية العامة للجمارك. (جانفي 2021). *إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر سنة 2020*. الجزائر: وزارة المالية.
4. الهروشي خطاب. (2019). نحو استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات – دراسة احصائية لقطاع الصناعة و الفلاحة. (جامعة عبد الحميد بن باديس، المحرر) *المجلة المالية و الأسواق ، المجلد 06* (العدد 01)، الصفحات 501-520.
5. بنك الجزائر. (ديسمبر 2019). *التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.*
6. شريف علي الصوص. (2012). *التجارة الدولية* (الإصدار الطبعة 1). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
7. عبد الغفار غطاس، و آخرون. (2015). أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011. *مجلة الباحث* (العدد 15).
8. مجدي محمود شهاب. (2007). *الاقتصاد الدولي المعاصر.* دون بلد النشر: دار الجامعة الجديدة.
9. محمود يونس محمد،علي عبد الوهاب نجا. (دون سنة نشر). *الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية.* الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
10. نصيرة شيبان، مديحة بن زكري بن علو. (2019). دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري. (جامعة زيان عاشور، المحرر) *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، المجلد 04* (العدد 03).
11. وزارة التجارة و ترقية الصادرات. (01 01، 2018). بيان متعلق بآليات تأطير عمليات استيراد البضائع. الجزائر.